

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### النعمق الأوسع حول روایة «الأهنا و الأسهل»

لقد احتمل صاحب الفصول فرضيات عديدة حول الروایة السالفة قائلًا:

«عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله إذا حدثتم عنى الحديث فانحلوا (و في نسخة أخرى «فانحلوني» أي انسبوا إليّ) في أهناه وأسهله وأرشده وإن وافق كتاب الله فأنا قلته وإن لم يوافق كتاب الله فلم أقله» و اختلفوا في تفسير هذا الحديث: [1]

1. فقيل: معناه إذا ورد عليكم أخبار مختلفة فخذوا بما هو أهناً وأسهل وأقرب إلى الرشاد والصواب مما علمتم منا فالنحلة كنایة عن القبول.

2. ويحتمل أيضاً أن يكون تلك الصفات قائمة مقام المصدر أي انحلوا في هنا نحل وأسهله وأرشده والحاصل أن كل ما يرد مني عليكم فاقبلوه أحسن القبول فيكون ما ذكره بعده في قوّة الاستثناء.

3. واستظهر بعض الأفضل أن يكون المراد أنسندوا إلى من الأحاديث المنسوبة إلى ما كان أسهلاً وأوفقاً بما يقتضيه العقل من الحس حتى يكون أهنا على العامل وأرشد من غيره أي يكون مقتضاها الهدایة إلى الخيرات هذا مع مراعاة موافقتها (الأسهل) للكتاب.

4. أقول: بل إن الأظهر الأهنا والأسهل والأرشد عبارة عن «الكتاب» بقرينة قوله صلى الله عليه و آله: «إإن وافق كتاب الله» فالمعنى انسبوا إلي ما كان في الكتاب الذي هو (المنسوب) أهنا وأسهل وأرشد من الحديث (فاتَّخذَ أسهلاً الحديثين) فإن وافقه فأنا قلته وإن لم يوافقه فلم أقله، و مما يؤكِّد الترجيح بموافقة الكتاب الأخبار التي تدل على أن كل خبر مخالف كتاب الله فهو زخرف وأنه يضر به عرض الحائط وأنه لا يؤخذ به وأنه يُرد إإنه و إن لم تكن موردها مخصوصاً بصورة تعارض الأخبار إلا أنها تتناولها من جهة العلوم والفحوى»[2]

و دعماً لتفسير صاحب الفصول قد أكدنا سلفاً بأن هات الروایة وأقرأنها قد قادتنا إلى محورية «موافقة الكتاب» على الإطلاق؛ فإماماً أن تطابق مطابقي القرآن أو تضمُّنها أو التزامها أو عموماته أو ملحوظاته الكافية، ثم أضافت هذه الروایة عنصر «الأسهليّة» والأهنيّة والأنسبيّة للرسول» أيضاً، وبالتالي لو لأنّمت و انسجمت الروایة المسهلة مع القرآن الكريم - بأيّة نحوية - لصحت موافقة الكتاب».

و قد احتمل السيد اليزيدي محتملاً خامساً قائلًا:

5. «و عليه فلا يستفاد منه إلا موافقة الكتاب. و يمكن أن يراد من الأهناً والأسهل ظاهره بمقتضى كون الشريعة سمحّة سهلة، و من الأرشد ما يكون أقرب إلى الواقع إما في نظر العقل أو مما يستفاد من مذاق الشرع فتديّر.» [3]

ولكنه لم يفسّر معنى «موافقة الكتاب».

ثم استكمل صاحب الجوادر الوثائق المُحكمة و الشواهد الداعمة لأتباع المواسعة قائلاً:

«بل قد ترجح عليها (المضايقة) أيضاً:

1. باعتبار السنّد (للمواسعة) كثرةً و عدالةً و غيرهما لو لوحظ مجموع رواة أخبار الطرفين.

2. بل قيل و باعتبار الدلالة أيضاً من حيث الوضوح و الخفاء المقتضي لرد الثاني (الظاهر) إلى الأول (الصريح) حسبَ ما ورد من إجماع المتشابه من كلامهم (ع) إلى المحكم منه.

3. و بلاحظة ما قدمنا ينكشف لك أن أدلة المواسعة أوضح من وجوهه.

4. بل قد عرفت أنه لا صراحة في شيء من أخبار المضايقة ببطلان الحاضرة و فسادها لو فعلت (الحاضرة) و حرمة سائر المنافيات (كما استنبطها أهل المضايقة).

5. و من هنا احتاج (ابن ادريس) الحلي من القائلين بها (المضايقة) إلى دعوى اقتضاء الأمر بالشيء المضيق (و هو القضاء) النهي المفسد عن ضده الموسّع (أي الحاضرة) حتى نفي الخلاف عنها (أي مسألة الحرمة و الفساد من خلال هذه الدعوى لا بواسطة التتبع) بعد أن فهم وجوب المبادرة إليها من العبارات السابقة في الأخبار.

6. و المرتضى منهم إلى دعوى ظهور الأدلة في اختصاصها (الفوائد) بوقت الذكر (فورة) المقتضي لعدم صحة الحاضرة مثلاً فيه (أي قد استخرج بطلان الحاضرة و فوريّة الفائدة بالدلالة الالتزامية من روایة: «يقضيها إذا ذكرها») كوفّت اختصاص الظاهر بالنسبة إلى العصر أو العكس.

Ø و الأولى (أي اقتضاء الأمر بالشيء النهي عن ضده) بعد تسليم استفادة الفورية من الأدلة، مفروغ من فسادها في الأصول، كفساد دعوى نفي الخلاف فيها (حيث إن تكاثر الأقوال و الأنوار قد حطم الإجماع تماماً).

Ø و الثانية ممنوعة على مدعّيها أشدّ المنع، على أنها لا تُجديه بالنسبة إلى حرمة باقي الأضداد.

Ø كما أنها و سابقتها وأضحتا البطلان فيما لو أخرّ الحاضرة حتى لم يبق من الوقت إلا مقدار فعلها فيه و التكسب لضرورة التّعيش مثلاً المستثنى عندهما (الفرّيقين) إذ التكليف (بالفائدة) في هذه الصورة بتأخيرها (الحاضر) إلى آخر الوقت مما ينبغي القطع بفساده (فحتى لو سلمنا الأمر بالشيء يقتضي النهي و التحرّم و لكنه لا يُصحّ الفائدة في نهاية الوقت) ضرورة سقوط الأمر بالفائدة حينئذ المقتضي لما ذكرناه، بل لعلّهما لم يلتزمما بالبطلان (للحاضرة) في هذه الصورة، فله حينئذ تقديمها على تكبّه حتى لو قلنا بكون منشأ الفساد غير ما ذكراه من فهم شرطية الترتيب من صحيح زراره [4] و غيره، إذ لا ريب في سقوطه حينئذ بعدم التمكّن منه.

7. و أخبار المواسعة وإن كان لا صراحة في أكثرها أيضاً بالمواسعة المحددة: بظن عدم التمكّن في ثاني الأزمان لموت و نحوه، أو بعدم ظن التمكّن منه، أو بالوصول إلى حد التهاون عرفاً، لكن يكفينا في ذلك – بعد عدم ظهور أخبار الطرفين في كل من الدعويين – إطلاق الأدلة بالقضاء المقتصي لذلك، كما حرر في محله.»[5]

---

- [1] البخاري ج ص ٢٤٢ المطبوعة بطهران عام ١٣٧٦ - الباب ٢٩ من كتاب العلم الحديث ٤٠ عن المحاسن.
- [2] حائرى اصفهانى محمدحسين بن عبد الرحيم. الفصول الغروية في الأصول الفقهية. ص 438 قم - ایران: دار احیاء العلوم الاسلامية.
- [3] يزدی سید محمد کاظم بن عبدالعظیم. حاشیة فرائد الأصول (یزدی). Vol. 3. ص 521 ایران - : دار الهدى.
- [4] الوسائل ٢٥٧:٨، ب ٢ من قضايا الصلوات، ح ٣ .
- [5] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص 101-102 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.